الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

ماستر 1 تخصص: لسانيات عربية

مقياس مناهـــج تفسيـــر النص القرآنـــي

الأستاذ أحمد إبراهيم الزبير

العام الجامعي : 1440-1441هـ /2019- 2020م

التفسير وأهميته :

«التفسير في اللغة: الإيضاح والتبيين، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا** ﴾ (**الفرقان: 33**) **أي**: بيانة وتفصيلا، وهو مأخوذ من الفسر، بمعنى الإبانة والكشف»[1]، ولذا يقال: أسفرت المرأة عن وجهها إذا كشفته . وفي القاموس المحيط : «الفسر: الإبانة وكشف المغطى كالتفسير»..[2]

وأما في الاصطلاح فرغم وقوع الاختلاف في تعريف التفسير وحده إلا أنه من الممكن الخروج بجامع مشترك يقرب لنا مضمون البحث التفسيري وذلك من خلال الموضوع الذي تدور حوله جميع مسائل التفسير وخصوصياته، وهو القرآن الكريم .

ومن جملة ما عرف به التفسير هو أنه :« بيان معاني الآيات والكشف عن مقاصدها ودلائلها »[3] . وهذا التعريف رغم جودته إلا أنه يغفل مقاصد السور التي لها لحاظ تفسيري بما هي وحدة نصية غير ما تقدمه آياتها مستقلة ، كما أنه يغفل حقيقة الترابط بين الآيات والسور في موقف لا يمكن التوصل إليه بنظرة تفسيرية تجزيئية ، وقد ذهب البعض إلى أن التفسير هو : « كشف القناع » دون أن يعين لنا المنكشف ماهو ؟ والمظنون أن مرادهم هو خصوص معنى اللفظ الذي لا يعدو دائرة اللغة . وأيضا هو :« إيضاح مراد الله تعالى من كتابه العزيز »[4] ولعل أفضل ما عرف به التفسير هو :« ما يبحث فيه عن مراد الله تعالى من قرآنه المجيد »[5]

ومن خلال هذه التعريفات اتضح لنا المراد من العملية التفسيرية.

---

[1] – تفسير الثعالبي :ج1 ،ص40.

[2] – القاموس المحيط للفيروزبادي:ج2،ص11.

[3] – أنظر : الميزان في تفسير القرآن للعلامة الطباطبائي :ج1 ، ص3.

[4] – أنظر مجمع البيان في تفسير القرآن للسيد الخوئي ، ص : 397.

[5] – المصدر نفسه ، ج6 ص : 159

فالقرآن الكريم وهو كلام الله سبحانه المنزل على قلب النبي الخاتم ، ﴿نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (البقرة: 98)، هو مادة البحث التفسيري، وبصفته كلام الله سبحانه فإن البحث التفسيري سوف يدور حول بيان المراد من كلامه سبحانه في حدود النص القرآني ، وفي حدود المكنة البشرية والسعة المعرفية للمفسر، ومعرفة المراد من كلام الله سبحانه غاية شريفة بل من أشرف الغايات.

والفرق جليٌّ بين المراد من كلامه وبين المراد من كلماته، فالكلمات تعني البحث اللغوي في دائرة الوجود اللفظي للقرآن الكريم، وأما كلامه فإنه يعني البحث في مضامين الجمل والآيات والسور، والمضامين المشتركة في وحدة موضوع واحد، وإن كانت منتشرة بين دفتي الكتاب .

فالكلمة القرآنية وإن كان لها نحو شركة في تركيبة الجملة إلا أنها لا تمثل هدفا قرآنيا ولا تشكل مقصدا تفسيريا بحد ذاتها، بخلاف الجملة القرآنية فإنها تمثل هدفا قرآنا ومقصدا تفسيريا، كما أن الجملة القرآنية لا تمثل هدفا غائيا وإنما هي حلقة تشترك مع حلقات أخرى في رسم الموقف القرآني إزاء موضوع من موضوعات القرآن المبحوث فيها.

إن العملية التفسيرية ينبغي أن تحقق أهدافا أساسية، وأخرى فرعية (عامة وخاصة)، وإلا فإنها لن تكون عملية مبررة ومطلوبة البتة.

أما الأهداف الأساسية، فمن قبيل:

1. معرفة مراد الله سبحانه وتعالى إجمالا وتفصيلا في حدود القرآن الكريم، والذي في ضوئه تتحرك جميع المنظومات المعرفية.

2. جعل مرجعية القرآن الكريم أقرب إلى التطبيق.

3. بيان التدرج المعرفي الذي اعتمده القرآن الكريم في لغة الخطاب، تحصيلا لمقام القارئ المتخصص، والقارئ المثقف، والقارئ العادي.

وأما الأهداف الفرعية العامة، فمن قبيل:

1. توطيد العلاقة بين المخاطب والمخاطب.

2. تحريك الأمة باتجاه مسؤولياتها المصيرية تجاه الخالق والمخلوق.

وأما الأهداف الفرعية الخاصة، فمن قبيل:

1. تقديم رصيد معرفي يستفيد منه أرباب العلوم المختلفة لاسيما في العقيدة والفقه.

2. بيان عظمة الإعجاز القرآني، بكل آفاقه ومجالاته، لاسيما العلمية منها والغيبية.

3. بيان دور القرآن في حفظ الأمة والإسلام من الذوبان في الأمم والأديان الأخرى، فالإسلام هويته الأولى قرآنية، وهذه الهوية تمتلك من الحصانة المؤثرة غير المتأثرة ما يجعلها تمتلك زمام المبادرة في التغيير، ابتداء وانتهاء

ومن مجموع هذه الأهداف الأساسية والفرعية بقسميها يتبين لنا الدور المعرفي التأسيسي الذي تقدمه لنا العملية التفسيرية وما يترتب على هذا الدور الأساسي والخطير – معرفيا وعمليا– من نتائج يتحرك في ضوئها الإنسان بصورته الفردية والمجتمع بصورته الجماعية.

إن القراءة الجدية لمجتمعاتنا الحاضرة هي بدورها تكشف لنا ما يحيط بهذه المجتمعات من امتيازات وقدرات وأمراض وعاهات، ولكن دون أن تقدم لنا الضوابط والقواعد العامة لحفظ نقاط القوة وردم نقاط الضعف، لأنها قراءة – أيا كانت مطلقاتها – لا تحمل في رحمها حلولا جذرية لانتشال الأمة من غيبوبة الجهل بامتيازاتها وقدراتها فضلا عن إيجاد الحلول الناجعة لأمراضها وعاهاتها.

من هنا نفهم امتياز معطيات القراءة القرآنية للإنسان والأمة عن القراءات الأخرى، فالقراءة القرآنية للإنسان والأمة تحمل في رحمها بيانات تغلق أبواب الجهل وتردم نتوءات الانحراف المعرفي والسلوكي.

فهي ليست قراءة استكشافية لما عليه الإنسان والمجتمع، وإنما هي قراءة إصلاحية تضع الإنسان والمجتمع على المحجة البيضاء والصراط المستقيم، وبذلك تبرز لنا أهمية القراءة القرآنية وأهمية التفسير الذي يعتبر أداة أولية وضرورية في إبراز وبيان القراءة القرآنية.

إن القرآن الكريم – باعتباره طريقا معرفيا إلى الله تعالى – بصفته الكلية يهدف إلى تحقيق البعد المعرفي الغائي الكامن في معرفة الله سبحانه، وأن هذه المعرفة الغائية انبسطت في النص القرآني ابتداء من بائه إلى سينه[1]، لينقطع بعدها السؤال عن حصول التحقق المعرفي، وحيث إن هذا الانبساط لا

[1]- يقصد من بائه أي با البسملة وهو أول حرف في القرآن الكريم ، وسينه: إشارة إلى سين الناس ، وهو آخر حرف في القرآن الكريم.

يتسنى لكل أحد ﴿إِلَّا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق: 38)، وكان ذا حظ عظيم، فقد وضعت علائم ودلالات عليه أوجزت لنا ذلك السفر المعرفي.

بعبارة أخرى: إن القرآن الكريم وضع في سلَّمه المعرفي كمًّا كبيرامن المفاتيح المعرفية على صعيد التحقيق والتحقق معا ، وذلك لتحقيق هدفه المعرفي الغائي – كما هو واضح – الذي به تكتمل الرؤية الكونية الإلهية.

المنهج وأهميته :

بعد أن اتضحت لنا أهمية العملية التفسيرية وكونها تمثل ركنا أساسيا في بلورة القراءة القرآنية ينقدح أمامنا سؤال على مستوى عالي وكبير من الأهمية، وهو: إن المناهج التفسيرية كثيرة، فأي منهج تفسيري يكفل لنا ذلك الهدف المعرفي القرآني؟

قبل الإجابة عن ذلك ينبغي لنا أولا أن نسلط الضوء على حقيقة المنهج وأهميته، ثم نعرج على المناهج التفسيرية المتداولة .

أما المنهج فيراد به لغة: الطريق الواضح"[1]، وفي الاصطلاح: طريقة الاستدلال أو الكيفية المعتمدة في الاستدلال على إثبات المطلوب، فمن يعتمد الأدلة العقلية في إثبات المطلوب منهجه عقلي كما هو الحال في فلسفة المشَّاء، ومن يعتمد الأدلة النقلية في ذلك فمنهجه نقلي، ومن يعتمد التجربة في إثبات مدّعاه فمنهجه تجريبي، وهكذا. وكل من أصحاب هذه المناهج المختلفة يقيم الدليل على مدّعاه، ومع غياب الدليل يكون غياب المنهج، فالمنهج يراد به الدليلية بنحو ما، فكما أن الدليل هو الطريق الواضح الإثبات المدعي فكذلك المنهج.

ومعنى كون الإنسان يفتي أو يدعي بدون دليل هو أنه بدون منهج، فالمنهج هو مجموعة القواعد أو الضوابط المفضية إلى نتائج حتمية لها عند عدم وقوع الخطأ في استعمالها.

ومن هنا نعرف أن ما يقع في قبال المنهج هو عينه ما يقع في قبال الدليل، وبذلك يتضح لنا أهمية المنهج في البحث العلمي، فمن سلك طريقا بحثيا علميا دون أن يحدد له منهجا في رتبة سابقة، وقع في الهلكات المعرفية ولا يزيده البحث في إثبات مدّعاه إلا بعدا عنه، وهو

[1]- أنظر : الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري : ص 298

مصداق لما يروى: «العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق لا يزيده سرعة السير إلا بعدة» [1]، والبصيرة في المقام هي المنهج والدليل.

ولا يخفى أن تحديد المنهج المتبع بحثيا في رتبة سابقة، لا يقل أهمية عن نفس المنهج؛ فإن الوقوع في فوضى الأدلة بسوقها كيفا اتفق سوف يفسد العملية الاستدلالية حتى مع كون الأدلة متقنة بحد ذاتها.

إن موقعية المنهج في العملية الاستدلالية عموما وفي العملية التفسيرية خصوصا، يكشف النقاب لنا عن الفوضى البحثية التي وقع فيها عدد كبير من أعلام المسلمين في مصنفاتهم المختلفة وفي مختلف المجالات.

وإذا جاز لنا تقسيم العرف إلى عرف عامي وآخر خاصي علمائي، فإن نسبة كبيرة من مصنفات علماء المسلمين قد سلك فيها أصحابها العرف الخاصي في عرض أفكارهم وأخذ النتائج عنها، وهذا السير المعرفي غير المنهجي لا يعفيهم من مسؤولية إعادة النظر فيما كتبوه، فإن العرف الخاصي لا يصحح العمل به لعدم ارتكازه على ضوابط صحيحة، ولذا تجد في أبحاث علم أصول الفقه – مثلا – مجموعة غير قليلة من المسائل الفلسفية والمنطقية والكلامية والرجالية واللغوية، وهذا الاضطراب المنهجي نتج عنه مشاكل معرفية كثيرة حتى وقع الخلاف بينهم في نفس تعريف علم الأصول.

وهذا الحال نجده في علوم اللغة وغيرها من العلوم التي أسست وصنفت على أساس عرفي خاصي، أو على أساس فوضوي في تداخل المناهج.

إن العرف الخاصي لا يمكن أن يكون بحد ذاته منهج مستقلا، لافتقاره إلى ضوابط وقواعد واضحة، ولا ريب أن هذه الفوضى المعرفية والانسياق وراء عرف غير منهجي لم تخل منه العملية التفسيرية في جميع مراحلها التاريخية، سواء كان ذلك في مرحلة التأسيس لها أو في مرحلة رصد وضبط مسائلها، أو في مراحله المتأخرة التي أبرزت لنا عينات محدودة جدا حاولت جادة أن تمنهج أبحاثها وتسلك طريقة مثلى في تقصي الحقائق القرآنية، ولعلها قد

[1] - الأصول من الكافي : ج1 ، ص 43.

نجحت بنسب مختلفة، ولذا فهي وإن كانت محاولات ناجحة وجادة إلا أنها لا زالت فتية في عالم التفسير.

ولعلنا سوف نقف بشيء من التفصيل في تنضيج هذا الهدف المعرفي الذي حاولنا الإشارة له وهو ضرورة المنهج وأهميته – في أبحاثنا اللاحقة لما يترتب عليه من نتائج معرفية هي غاية في الأهمية، أهمها الوصول إلى مقاصد العلم المبحوث فيه بصورة سليمة ووجيزة.

خطورة الاتجاهات على العملية التفسيرية :

إن جميع الإسقاطات الفردية والاجتماعية والعقدية والظروف الآنية المحيطة بكل عصر تسهم في تكوين الاتجاه الذي يسوق المفسر إلى توجيه النص نحو نتائج قبلية أملتها الالتزامات السابقة.

فالاتجاه يتخلف موضوعيا عن المنهج في التعاطي المعرفي مع النص القرآني، ففي الوقت الذي يؤدي فيه المنهج دورا إيجابيا في السير مع النص القرآني لاستجلاء معانيه، يقوم الاتجاه بدور مغاير ومختلف تماما حيث يقوم صاحب الاتجاه بالسير مع مرتكزاته واعتقاداته القبلية في تطويع النص القرآني باتجاه نتائج حددتها قبلياته، مما يعني أن الحصيلة التفسيرية التي يخرج بها صاحب الاتجاه في مساحة واسعة منها تمثل انعكاسا فعليا لمتبنياته القبلية.

جدير بالذكر : أننا إذا ما استقرأنا الكتب التفسيرية، وقرأناها بدقة وتمحيص، فإن القليل منها يخرج عن دائرة الاتجاهات وبنسب مختلفة، فتجد بعضا منها مكرسة لخدمة أهداف وأغراض عقدية وأخرى فكرية بل تجد في بعضها أهداف وأغراض أخرى سياسية أو عصبية – قبلية.

وعلى أية حال، فإن تجريد النفس عن المتبنيات العقدية والاجتماعية والفكرية والسياسية في رتبة سابقة على العملية التفسيرية أمر صعب وشاق جدا، إن لم يكن عسيرا، لاسيما مع حصول حالة انغلاق معرفي على المتبنّيات الفردية وعدم تقبل القراءات المقابلة جملة وتفصيلا.

إن خطورة الاتجاهات تكمن في كونها تحاول عابثة تقديم رؤية كونية إلاهية مدعية أنها قائمة على النصوص الشرعية، فتُوقع طبقة من الأمة في الهلكة والضلال. من هنا يتعين على

القارئ عموما والمتتبع خصوصا الالتفات إلى المصادر المعرفية في العلوم الإسلامية عموما وفي المصادر التفسيرية خصوصا، وينبغي الالتفات إلى خطورة الموقف والتعاطي معه وفق ما تقتضيه المسؤولية الشرعية والمعرفية تجاه الأمة.

ولعل من مخاطر الاتجاهات أنها تأخذ بأصحابها قسرا نحو التفسير بالرأي الذي تظافرت الروايات الصحيحة على ذمّه وتحريمه ، ومن المخاطر الأخرى التي لا تقل خطورة عمّا تقدم أن هذه المجاميع التفسيرية الداخلة في دائرة الاتجاهات عادة ما تمثل ثقلا كبيرا ومساحة واسعة في تكوين الشهرة بل والإجماع أيضا ، مما يوحي للخاصة فضلا عن العامة شرعية مدعياتهم وصحة متبنياتهم ، وبذلك توفر الدواعي للالتزام بها من قبل المتأخرين عنهم.

وقد جرت محاولات عديدة لإضفاء صبغة علمية معرفية للاتجاهات التفسيرية من خلال إبرازها بعناوين مختلفة من قبيل المذاهب والمدارس وماشابه .

وعلى أي حال ، فإن كل حركة تفسيرية لم تنطلق في ضوء منهج معتبر فإنها سوف تمثل اتجاها معينا تشكل مردوداته السلبية الثقل الأكبر في ردم الثقل المعرفي في العملية التفسيرية ، وهذا ما يؤكد لنا ما أفدناه من ضرورة الالتزام بمنهج تفسيري يرشد العملية التفسيرية ويجعلها مثمرة منتجة .

المناهج التفسيرية :

بعد أن اتَّضح لنا أن المنهج هو الطريق الواضح وأنّه الكيفية الاستدلالية على المطلوب ، يمكننا الخروج بفهم واضح عن المنهج التفسيري، فهو الكيفية المعتمدة في كشف معاني القرآن الكريم ومقاصده، فإذا كانت العملية التفسيرية تمثل نفس الكشف عن مقاصد ومرادات القرآن الكريم فإن المنهج التفسيري هو الهيئة التي يقع عليها ذلك الكشف، فإذا كانت الهيئة والكيفية علمية بحثية تحقيقية فإن العملية التفسيرية سوف تكون ممنهجة وإلا فهي مجرد ركام معلوماتي لا يزيد الباحث والمتوغل فيها إلا بعدا عن هدفه المعرفي والعلمي الذي يصبو إليه من وراء العملية التفسيرية.

وعليه فحيث إن المنهج التفسيري هو الهيئة والكيفية الكشفية عن مقاصد القرآن الكريم فإن هذه الهيئة والكيفية قد اختلفت صورها ونتائجها، وهذا الاختلاف البحثي والنتائجي هو ما

تعبر عنه أحيانا باختلاف مناهج التفسير؛ فالهيئات والكيفيات التفسيرية تعني – تحديدا – مناهج التفسير أو مدارس ومذاهب التفسير – كما يرى البعض – التي اختلف في عددها وحقيقتها.

وفي هذا المضمار حاول جملة من أصحاب الفن في العلوم القرآنية أن يقدموا لنا دراسات جيدة في مناهج التفسير حرصت على ضبط المناهج التفسيرية المعتمدة عند علماء التفسير؛ ولكن هذه الدارسات رغم جديتها وجدواها فقد توهمت في قضية مهمة، وهي: حصر المناهج والاتجاهات التفسيرية بعدد معين أبرزوا فيها مقوماتها ونماذجها الصادرة في ضوئها، وهذا أول خطأ منهجي وقع فيه من صنف في المناهج والاتجاهات التفسيرية؛ فإن المناهج التفسيرية لا ينبغي حصرها بعدد معين إلا من باب الاستقراء الناقص لما وقع منها دون الالتزام بالانتهاء عندها؛ وبكلمة واحدة لا يمكن عدها وحصرها بما وقع منها وإلا فإن جملة منها قد جاءت متأخرة، بل إن أكثرها لم يكن ملتفت إليه.

بعبارة أخرى: إن جملة من مفسري القرآن الكريم – إن لم يكن الأعم الأغلب منهم – يمارس العملية التفسيرية دون أن يحدد في رتبة سابقة منهجا تفسيريا معتبرا يعتمده في كشف معاني القرآن، فغاية ما عنده هو كمٌّ معلوماتي ينهل منه ما يحتاجه في ضبط مقاصد الكتاب دون أن يكون هنالك ضوابط و قواعد واضحة في ذهنه ليخرج بها ما شذَّ عنها ويدخل ما يصحُّ بها.

وهذا يعني أن المناهج التفسيرية إنما قنّنت في مراحل متأخرة جدا عن العملية التفسيرية التي انطلقت منذ عهد الرسول الأكرم ﷺ .

وقد عبرنا عن كونها قد قنّنت في مراحل متأخرة ؛ لأنها من حيث التأسيس والتأصيل – ولو على مستوى العمل بها لا التنظير لها – قد انطلقت متزامنة مع المراحل الأولية للعملية التفسيرية، فغاية ما أثاره مصنفو كتب المناهج التفسيرية هو رصد تلك المناهج المبعثرة في المتون التفسيرية، ثم تصنيف الكتب التفسيرية في ضوء ما رصدوه من مناهج، من قبيل تسمية تفسير العياشي وتفسير الصافي وتفسير البرهان وتفسير نور الثقلين [1] بالتفاسير الروائية؛ أي

[1] - تفسير العياشي للشيخ أبي النضر محمد بن مسعود العياشي (ت:320هـ) لم يصلنا من هذا التفسير سوى الجزء الأول والثاني ، وأما تفسير الصافي فهو للمولى محسن الملقب بالفيض الكشاني (ت:109هـ) كان فقيها فيلسوفا وعارفا أخلاقيا كبيرا ، ، وأما تفسير البرهان فهو للعلامة المحدث السيد البحراني (ت:1107هـ)، وأما نور الثقلين فهو للشيخ عبد العلي بن جمعة الحويزي (ت:1112هـ)،كان محدِّثا جليلا.

أنها قد اعتمدت المنهج الروائي في الكشف عن معاني ومقاصد القرآن الكريم، وهكذا في كون تفسير التبيان وتفسير مجمع البيان [1]قد شلك فيها المنهج العقلي الاجتهادي، وأن تفسير الميزان وتفسير آلاء الرحمن [2]قد سلك فيها منهج تفسير القرآن بالقرآن، وهكذا.

إن تحديد المناهج في معظم التفاسير المتقدمة هو تحديد بعد الوقوع، سجله مصنفو أبحاث مناهج التفسير والمهتمون بذلك، ولم يعلم تحقيقا أن أولئك الأعاظم قد قصدوا منهجا معينا دون آخر.

وعلى أي حال، فإن ما نريد أن ننتهي إليه هو أن تقسيم المناهج المتداولة في جملة من المصنفات إنما هي قسمة استقرائية وليست عقلية حصرية، كما هو واضح، مما يعني أن تأسيس الضابطة العامة للتفسير ومنهجة التفسير في العملية التفسيرية لا تختص بمنهج دون آخر، ولا بمناهج دون أخرى، ولا بما هو موجود آنًا دون ما يمكن تأسيسه أو اكتشافه من مناهج تفسيرية أخرى.

ولسنا بصدد التأسيس لمناهج جديدة في هذه العجالة التي قصدنا منها التمهيد بقدر ما أردنا التنبيه والتنويه إلى بعض ما يتعلق بالمنهج ومناهج التفسير، وستتضح فيما بعد طريقتنا المثلى في قراءة النص القرآني، ومنها يعرف الموقف النهائي من حقيقة المناهج وكيفية تطبيقها.

وأما مناهج التفسير التي تم رصدها، فهي:

1. **منهج تفسير القرآن بالقرآن.**
2. **منهج التفسير الروائي الأثري.**
3. **منهج التفسير العقلي الاجتهادي.**
4. **منهج التفسير العلمي التجريبي.**
5. **منهج التفسير الإشاري .**
6. **منهج التفسير بالرأي [1]**

[1] - تفسير التبيان لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن حسن الطوسي (385- 460هـ)،وأما تفسير مجمع البيان فهو للشيخ أبي الفضل بن حسن الطبرسي (ت :560هـ)

[2] - تفسير الميزان للسيد العلامة محمد حسين الطبطبائي (ت:1402هـ)،كان متكلما فيلسوفا عارفا ومفسرا كبيرا .وأما تفسير ألاء الرحمن فهو للشيخ العلامة محمد جواد البلاغي (ت:1352هـ) وأما مناهجهم التفسيرية (الروائي ،والاجتهادي ، وتفسير القرآن بالقرآن)

7. المنهج التفسيري الجامع.

وهناك أنماط تفسيرية اهتمت بإبراز زاوية من مقاصد النص القرآني، من قبيل التفسير الأدبي والأخلاقي والفقهي، وغير ذلك ما هو مدون في متون المناهج التفسيرية.

[1] -ربما يقال إن التفسير بالرأي لايدخل ضمن ضوابط المنهج الاصطلاحي ، فهو عملية تفسيرية غير ممنهجة ، وعليه لاينبغي إدراجه ضمن مناهج التفسير .

تفسير القرآن بالقرآن

- لماذا يجب تفسير القرآن بالقرآن؟
- نماذج تطبيقية

تفسير القرآن بالقرآن:

وهو أوَّل وأقدم المناهج التفسيرية قاطبة وأرفعها شأنا ، فلا نكاد نجد مفسرا قد تنصل عنه حتى الذين اعتمدوا منهجا خاصا بعينه كالتفسير بالمأثور وما شابه ذلك.

ويراد به أن تكون النصوص القرآنية بعضها مفسرا للبعض ، وإذا ما عرفنا أن التفسير هو الكشف عن معاني ومرادات النص القرآني فإنّه في ضوء هذا المنهج يكون النص القرآني المراد كشف معانيه منكشفا ومفسرا بنص قرآني آخر.

ولا ريب أن التفسير الموضوعي للقرآن يعتمد اعتمادا أساسيا وجوهريا على منهج تفسير القرآن بالقرآن ، ولذا فلا يمكن للتفسير الموضوعي تقديم أي نتائج مفصلية – سواء كانت قبلية أو بعدية – دون التزود بهذا المنهج.

إن هذا المنهج الصحيح قد عمل به رسول الله □ وأهل بيته رضوان الله عليهم ، وجملة من الصحابة والتابعين؛ ولأجل أن تكون الفكرة عملية لتفسير القرآن بالقرآن نقدم أنموذجا تطبيقيا يتعلق بالليلة المباركة التي نزل فيها القرآن.

إن منهج تفسير القرآن بالقرآن هو المنهج الأكمل والأتم الذي ينبغي أن يسلك في تفسير القرآن، بل لا طريق أمامنا سوى الالتزام به ، لأنه من أقدم وأجود المناهج المتداولة عند المفسرين ، فلا ينبغي الاغفال عنه ، وإن كان الالتزام به دون غيره من المناهج دعوى يصعب الالتزام بها دائما ،فالقرآن يفسر بعضه بعضا، ويصدّق بعضه بعضا[1]، ويشهد بعضه على بعض)[2].

لماذا يجب تفسير القرآن بالقرآن؟

استدل لهذه النظرية بدليلين:

الدليل الأول: لكي يتضح لابد من الإشارة إلى عدة مقدمات:

[1] - عن **النبي** □ أنه قال : « إن القرآن ليصدّق بعضه بعضا فلا تتكذّبوا بعضه ببعض » .

[2] -نهج البلاغة تحقيق الشيخ محمد عبده : الخطبة رقم 133.

الأولى: إن القرآن الكريم كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لأنه معجزة النبي الخالدة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ قال تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾ (فصلت: 41-42) والباطل نقيض الحق كما يقول الراغب في «المفردات»، وهو ما لا ثبات له عند الفحص عنه؛ قال تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ** ﴾ (الحج: 62).

قال الرازي في قول تعالى : ﴿ **لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ** ﴾: «وفيه وجوه:

- لا تكذبه الكتب المتقدمة كالتوراة والإنجيل والزبور، ولا يجيء كتاب من بعده يكذبه.
- ما حكم القرآن بكونه حقا لا يصير باطلا، وما حكم بكونه باطلا لا يصير حقا.
- معناه أنه محفوظ من أن ينقص منه فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يزاد فيه فيأتيه الباطل من خلفه، والدليل عليه قوله ﴿ **وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون** ﴾ (الحجر: 9) فعلى هذا الباطل هو الزيادة والنقصان.
- يحتمل أن يكون المراد أنه لا يوجد في المستقبل كتاب يمكن جعله معارضا له ولم يوجد فيما تقدم كتاب يصلح جعله معارضا له»[1].

وقال الزمخشري: «هذا مثل كأن الباطل لا يتطرق إليه ولا يجد إليه سبيلا من جهة من الجهات حتى يصل إليه ويتعلق به».[2].

أما قوله تعالى في ذيل الآية﴿ **تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾فهو الدليل على عدم وصول الباطل – بأي طريق – إلى القرآن. فالباطل قد يسري إلى الكلام الذي يصدر من الأفراد ذوي العلم المحدود والقدرات النسبية، أما الذي يتصف بالعلم المطلق والحكمة المطلقة ويجمع كل الصفات الكمالية التي تجعله أهلا للحمد، فلا يطرأ على كلامه البطلان، ولا ينسخ أو ينقض أو تمتد إليه يد التحريف، ولا يتناقض كلامه مع الكتب السماوية والحقائق السابقة، ولا يعارض بالمكتشفات العلمية الراهنة أو تلك التي يكشفها المستقبل. والحاصل فإن الآية واضحة الدلالة على نفي التحريف عن القرآن، سواء من جهة الزيادة أو النقصان، وهذا ما اتفقت عليه كلمة المحققين من علماء المسلمين.

[1]- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب :ج27، ص : 114.
[2] - الكشاف :ج4 ، ص 202.

الثانية: إنه لا يوجد بين مضامين القرآن الكريم أي اختلاف أصلا. لقوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ (النساء: ٨٢). وهذا قياس استثنائي مؤداه:

لو كان القرآن من عند غير الله لوجد فيه اختلاف كثير، وحيث لا يوجد فيه ذلك، فهو من عند الله سبحانه. وجه الملازمة بين المقدّم والتالي أن غيره تعالى من الموجودات الواقعة في هذه النشأة، كلها قائمة على أساس التحرك والتكامل، وهذا قانون عام يجري في الإنسان أيضا، فلا ترى واحدا من هذه الموجودات يبقي آنين متواليين على حال واحد، بل لا يزال يختلف من حال إلى حال.

أما دليل بطلان التالي وهو عدم وجود الاختلاف فيه فهو مستبطن في المقدمة الأولى؛ إذ لو وجد الاختلاف لكان متضمنا للباطل، والمفروض أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

والحاصل المستفاد من هذه الآية المباركة أمور:

1. إن القرآن مما يناله الفهم العادي. فلو لم يكن كذلك لما أمر سبحانه وتعالى الناس بالتدبّر والتأمّل فيه لمعرفة الحق، وإن التأمل فيه يهدي صاحبه إلى كون القرآن من عند الله تعالى العليم بمصالح عباده الذي يهديهم بما يصلح أمرهم.

2. إن القرآن الكريم كامل مكمّل من جميع الجهات، لا يقبل الاختلاف ولا التغيير ولا التحول والنسخ ولا الإبطال ولا التهذيب ولا التكميل، فلا حاكم عليه أبدا؛ لأن ذلك كله من شؤون الاختلاف. فإذا كان منفيًّا عنه بالكلية، فلا يقبل القرآن أيًّا منها، ولازم ذلك أن الشريعة الإسلامية مستمرة إلى يوم القيامة.

3. إن هذا الكتاب لما كان كاملا من كل جهة، لابد أن يكون نازلا من عند الكامل المستجمع لجميع صفات الكمال الذي لا يتصور النقص فيه أبدا، وليس هو إلا الله سبحانه، لأن غيره تعالى سواء كان إنسانا أو ملكا أو أي مخلوق آخر، قرين النقص والاختلاف، فلا يمكن أن يصدر منه ما ليس فيه اختلاف، وإن الكمال مهما بلغ من الشأن في المخلوق فهو محدود، والقرآن بعجائبه وغرائبه غير محدود، فهو المعجزة الخالدة، لذا عبر عنه سيد المرسلين ﷺ بقوله: «**لا تحصى عجائبه ولا تبلى غرائبه**». .

الثالثة: مضافا إلى ما ثبت من أن القرآن كتاب لا يأتيه الباطل وأنه لم يقع فيه الاختلاف، هناك خصوصية ثالثة وهي أن آياته متشابهة، والتشابه هو توافق أشياء مختلفة واتحادها في بعض الأوصاف والكيفيات، وقد وصف الله سبحانه جميع القرآن بهذا الوصف حيث قال: ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الذِينَ يخَشَوْنَ رَبَّهُمْ** ﴾ (الزمر: 23) والمراد كون آيات الكتاب ذات نسق واحد من حيث جزالة النظم، وإتقان الأسلوب، وبيان الحقائق والحكم، والهداية إلى صريح الحق، كما تدل عليه القيود المأخوذة في الآية. وهذا غير التشابه الذي في المتشابه المقابل للمحكم، فإنه صفة بعض آيات الكتاب وهذا صفة للجميع.

وقوله: «مثاني» جمع مثنية بمعنى المعطوف؛ لانعطاف بعض آياته على بعض ورجوعه إليه بتبيين بعضها وتفسير بعضها لبعض من غير اختلاف فيها بحيث يدفع بعضه بعضا ويناقضه.

قال الرازي في ذيل هذه الآية: «إن كل ما فيه من الآيات والبيانات فإنه يقوي بعضها بعضا ويؤكد بعضها بعضا».[1].

مما تقدم اتضح أن القرآن كتاب:

- لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .
- لا اختلاف بين مضامينه أبدا.
- متشابه مثاني.

وكتاب له مثل هذه الخصوصيات لا يمكن إلا أن يكون مفسرا لنفسه ومبينا لمعارفه دون حاجة إلى الغير، إذ لو احتاج إلى الغير للزم أن لا يكون التدبر فيه موصلا إلى أن هذا الكتاب منه تعالى . وهذا خلاف ما دل عليه قوله: ﴿**أفلا يتدبرون القرآن** ... ﴾، ولزم أن لا يكون القرآن أحسن الحديث يهدي به الله من يشاء من عباده إلا بمعونة الغير، والمفروض أنه هو الدليل على صحة نبوة النبي الأكرم □ .

الدليل الثاني: إن القرآن وصف نفسه بأنه نور وأنه هدى وأنه تبيان، فكيف يتصور كتاب له مثل هذه الأوصاف مفتقرا إلى هاد غيره ومستنيرا بنور غيره ومبينا بأمر غيره؟ قال الطباطبائي في تفسيره: «إن الطريق لفهم القرآن يمر من خلال منهجين:

[1]- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب :ج26 ،ص236.

أحدهما: أن نبحث بحثا علميا أو فلسفية أو غير ذلك عن مسألة من المسائل التي تتعرض لها الآية حتى نقف على الحق في المسألة ثم نأتي بالآية ونحملها عليه. وهذه طريقة يرتضيها البحث النظري، غير أن القرآن لا يرتضيها.

ثانيها: أن نفسر القرآن بالقرآن ونستوضح معنى الآية من نظيرتها بالتدبر المندوب إليه في القرآن نفسه، ونشخص المصاديق ونتعرفها بالخواص التي تعطيها الآيات كما قال تعالى: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانا لِكُلِّ شَيْءٍ** ﴾ (النحل: 9). وحاشا أن يكون القرآن تبيانا لكل شيء ولا يكون تبيانا لنفسه، وقال تعالى: ﴿**هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ** ﴾ (البقرة: 185) وقال تعالى: ﴿**وَقَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ**﴾ (المائدة: 15) وكيف يكون القرآن هدى وتبيان و فرقانا ونورا مبينا للناس في جميع ما يحتاجون ولا يكفيهم في احتياجهم إليه وهو أشد الاحتياج! وقال تعالى : ﴿**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا** ﴾ (العنكبوت: 19) وأي جهاد أعظم من بذل الجهد في فهم كتابه! وأي سبيل أهدى إليه من القرآن!

ثم إن النبي □ الذي علمه القرآن وجعله معلما لكتابه كما يقول تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ** ﴾ (الشعراء: 193-194)

ويقول: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** ﴾ (النحل: 44) و ﴿**يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ** ﴾ (آل عمران: 164) وعترته أهل بيته الذين أقامهم النبي □ هذا المقام – في الحديث المتفق عليه بين الفريقين «**إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**». وصدقه الله تعالى في علمهم بالقرآن حيث قال عز من قائل: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ (الأحزاب: 33). وقال: ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾ (الواقعة: 77-79) وقد كانت طريقتهم في التعليم والتفسير هذه الطريقة بعينها على ما وصل إلينا من أخبارهم في التفسير.

هذا هو الطريق المستقيم والصراط السوي الذي سلكه معلمو القرآن وهداته صلوات الله عليهم»[1] .

نماذج تطبيقية:

• إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أُتي بامرأة وضعت لستة أشهر فَهَمَّ برجمها، فبلغ ذلك عَلِيًّا فقال: ليس عليها رجم. فبلغ ذلك عمر فأرسل إليه يسأله، فقال علي : يقول الله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (البقرة: 233) وقال: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (الأحقاف: 10) فستة أشهر حمله، وحولان تمام الرضاعة، لا حد عليها ولا رجم عليها. قال: فخلَّى عنها[2].

• عن زرقان (لعله محمد بن عبد الله بن سفيان المعروف بزرقان الزيات) صاحب ابن أبي داود قال: «رجع ابن أبي داود ذات يوم من عند المعتصم وهو مغتم ، فقلت له في ذلك، فقال: وددت اليوم أني قد متُّ منذ عشرين سنة. قال: قلت له: ولم ذاك ؟ قال: لِمَا كان من أبي جعفر محمد بن علي بن موسى اليوم بين يدي أمير المؤمنين المعتصم. قال: قلت له: وكيف كان ذلك؟ قال: إن سارقا أقر على نفسه بالسرقة وسأل الخليفة تطهيره بإقامة الحد عليه، فجمع لذلك الفقهاء في مجلسه، وقد أحضر محمد بن علي، فسألنا عن القطع في أي موضع يجب أن يقطع؟ قال: فقل من: الكرسوع (وهو طرف الزند الذي يلي الخنصر). قال: وما الحجة في ذلك؟ قال: قلت: لأن اليد هي الأصابع والكف إلى الكرسوع؛ القول الله تعالى في التيمم: ﴿فامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ (النساء: 43) واتفق معي على ذلك قوم.

وقال آخرون: بل يجب القطع من المرفق. قال: وما الدليل على ذلك؟ قالوا: لأن الله لما قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة: 6) في الغسل، دلَّ ذلك على أن حد اليد هو المرفق.

قال: فالتفت إلى محمد بن على، فقال: ما تقول في هذا يا أبا جعفر ؟ فقال: قد تكلم القوم فيه. قال: دعني مما تكلموا به، أي شيء عندك؟ قال: أعفني عن هذا. قال: أقسمت عليك بالله لما أخبرت بما عندك فيه. فقال: أما إذا أقسمت على بالله إني أقول إنَّهم أخطأوا فيه السَّنة، فإن القطع يجب أن يكون من مفصل أصول الأصابع، فيترك الكف. قال: وما الحجة في ذلك؟ قال: قول رسول

[1] - الميزان في تفسير القرآن:ج1،ص11.
[2] - بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار :ج40، ص180.

الله □ : «**السجود على سبعة أعضاء: الوجه، واليدين، والركبتين، والرجلين**» فإذا قطعت يده من الكرسوع أو المرفق لم يبق له يد يسجد عليها، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ**﴾ يعني به هذه الأعضاء السبعة التي يسجد عليها ﴿**فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا** ﴾ (الجن: 18) وما كان الله لم يقطع.

قَال ابن أبي داود: قامت قيامتي وتمنيتُ أنّي لم أكُ حيًّا .[1]

فأعجب المعتصم ذلك وأمر بقطع يد السارق من مفصل الأصابع دون الكف.

• عن زرارة ومحمد بن مسلم أنهما قالا: «قلنا لأبي جعفر الباقر : ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي؟ وكم هي؟ فقال: إن الله عز وجل يقول: ﴿**وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تُقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ** ﴾ (النساء: 101) فصار التقصير في السفر واجبا كوجوب التمام في الحضر. قالا: قلنا له: إنما قال الله عز وجل: ﴿ **فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ** ﴾ولم يقل: افعلوا فكيف أوجب ذلك؟ فقال : أوليس قد قال الله عز وجل في الصفا والمروة: ﴿**فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا** ﴾ (البقرة: 158) ألا ترون أن الطواف بهما واجب مفروض لأن الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه نبيه □ ، وكذلك التقصير في السفر شيء صنعه النبي □ وذكره في كتابه.

ففي قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ**﴾ (الدخان: 3)، هنا بعد أن يكون قد اتضح لدينا مرجعية ضمير النصب في جملة (أنزلناه)، هو القرآن الكريم، سنقف أمام مقدار من الابهام في المراد من هذه الليلة المباركة التي نزل فيها القرآن الكريم ، فما هي هويّتها ؟ وما هو ظرفها؟

وهنا سوف نحاول رفع هذا الإبهام بواسطة نص قرآني آخر، وهو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ (القدر: ١)، وبذلك يتبين لنا أن هوية الليلة المباركة هي ليلة القدر، وأما ظرفها فإنه يتضح لنا من خلال نص قرآني آخر وهو قوله تعالى : ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**﴾ (البقرة: 185).

[1] - تفسير العياشي : ج2، ص46.

بهذا المثال التقريبي يتضح لدينا سقف من سقوف تفسير القرآن بالقرآن، فهنالك سقوف ومستويات غاية في التعقيد تحتاج إلى فن وإتقان وبعد نظر.

ملاحظة : تصرف في كتاب "مناهج تفسير القرآن " من أبحاث كمال الحيدري وبقلم لدكتور الشيخ طلال الحسن.